

على هذا الضرورة فالبدعة التي تبقى من أوروبا تدخل بالطبع تحت الاقياد بسهولة
و بدون عناء و تدبير جميع قطعة أوروبا قابلة للفتح والتسخير

أثر علماء الحديث

باب التقرير

(أحسن الكلام . فيما يتعاقب السنة والبدعة من الأحكام)

سبما بأن أحد أعضاء المحكمة الشرعية العليا حضر ألف كتاباً أو رسالة وانها
توزع على جميع المحكمة الشرعية ، وعلى جميع أئمة الدين ، وأن فتشفت نفوسنا
بلاطلاع عاينها فلانين أنها في اصلاح هذه المحاكم التي يشكو الناس من سوء سيرها
، من أن يتحضر نسخة منها ، وهي كراسة الشيخ محمد بن محمد بن المشهور في مسائل
اختلاف الناس فيها هل هي بدعة ينبغي تركها أم لا وقد مهد المؤلف لها بكلام في السنة
والبدعة ، أما الأصل فلهذا وقد تبين في تقريرنا التي اعتادها المسلمون في المساجد يوم
الجمعة وكذلك قراءة سورة الكهف في المسجد الجامع عند اجتماع الناس لصلاة
الجمعة ، والقيام في صلاة الجمعة ، والولد ، وفضائل ليلة النصف من شعبان ورفع
أصواتهم في صلاة الجمعة ، وكره غير ذلك ، وقد كان شيخ الجامع الأزهر السابق الشيخ
إبراهيم البكري ، قال عن الترقية ، ما في معناها فافق ، بأنها بدعة تجنب ، ولكن ديوان
الأول ، والذين لا يفتون على المناسبات ، ثم يعمل بهذه الفتوى لأن السلطة الإدارية
لا تكون إلا من قبله ، رجال الدين ، إن كان رئيساً ، من قبل رئيسها ، وفي الكراسة
على سبيلها فوجدنا كثيرة منها ما يسلم ومنها ما هو متفق ، وما كان المؤلف من كبار علماء
الأزهر ، كقولهم معنى كلامهم ، وجب علينا الاعتناء بكلامه والبحث فيه فنقول
أننا لا نستطيع مدسرة الأمانة التي كتب رسالته جواباً عنها أن الأصل في الأحكام
الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس الصحيح وأن كل ما استند إلى أصل من
هذه الأسوا فهو حكم الله ورسوله ، وأن كل من لم يكن مأخوذاً من واحد منها فهو
بدعي ، وإنه بالحديث ما ليس من الدين فيه ، قال : وليس كل ما لم يفعل في عهد
صلى الله عليه وسلم بدعة شرعية ، ودومة بل إذا حدث فعله بعد زمنه عليه الصلاة

والذي لم كان بدعة شريفة وحياة أمرتها الأهل الخمسة
 ونقول ان ما ذكره هو المعروف عن العلماء وذاكره ابن حجر في فتاواه الحديثة
 وسبقه الحافظ في التلخيص في الجمال محتاج الى ان يكون ما حدثنا به من ان
 ان كان داخلا فيما لا قياس ولا اجتهاد فيه كالأموال الاعتقادية والمالية فهو
 وضلالة قطعا لاسيما اذا اتخذ شامرا دينا أو الاخبار لنا ان تزيد في الدين عبادات وادوات
 كثيرة يعرف بها النمامون وهي مما لم يعرف عن الله ورسوله وما نزل به بالأنبياء
 نسميها بدعا مستحسنة . فاحفظ القارى هذا

وكما انتقدنا الإجمال في هذا الموضوع فنقد فيه التعليل فقد مثلوا
 المخالفة للأدلة القطعية بالقول بفرضية المسح على الرجلين دون غيرها من بدع
 فنقص الكتاب . وما جاء في الكتاب ليس مما نحن فيه بل هو من قول
 تعالى « وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين » على قراءة ابن عباس في قوله
 ابن كثير وحزرة وابي عمرو وعاصم أي أكثر السبعة (ظاهرا في وجوب المسح
 وأنتك أوله العلماء اثنانون يمدون ذلك كقولنا مسح على الرجلين في الرجلين
 وقد رده القائلون بالمسح بأنه قد عدلنا لأنه لا يرد الا شاذ في الأمر الذي يقتضيه
 مالا يقتضيه غيره . وكان الورع أنه على شئ منه ثم رد بالمطلب كفي في قوله
 يشترط فيه الأمن من الناس ولا أمن هاء بكلام الله المعجز ببلاء غيره عن السوء
 والالتباس . وتأويل قراءة العصب بالفتح عن التعليل أقرب من قول الأولين .
 ان الفصل مسح وريته وريته في سنة التصحيح وعيد الجاهيل الا انهم
 أحوط ولكن هذا كله لا يصح تعليل المؤلف بأن التأويل في الآية
 لمخالفة نص الكتاب .



ثم ذكر البدعة شكره ووعدها منار خرفة المساجد سير التبعين . الفاتحة وقال
 كما قال ابن حجر « ولا كانت من القسم الأول » أي المحرم . ثم ذكر البدعة الواجبة
 فقال « وتارة يكون بدعة واجبة كوجب الأدلة للرد على أهل الفرق الضالة وتعام
 العلوم التي يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة » ولا أدري كيف سماعهم عند نصب
 الأدلة للرد على الفرق الضالة من البدع وانقر أن الكريم طافح . ثم الأدلة في ان
 التكلمين سلكوا فيها غير سلك القرآن . فبينهم في الأدلة النظرية المحضة وأكثر
 أدلة القرآن مستندة الى المحسوس . ولكن الإتيان بأدلة جديدة لا يعني أن يكون

أصل نصب الأدلة بدعة فان البدع والبدعة في اللغة ما كان على غير مثال سبق
 ثم طفق يستدل على أن البدعة تنقسم الى الاقسام المذكورة فذكر أموراً متقدمة
 أولها إخراج الصحابة اليهود والنصارى من جزيرة العرب وأنها قتالهم غير العرب من
 الكفار . والثاني منصوص في الكتاب والأول جاءت به السنة . أخرج أحمد ومسلم
 وأبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم من حديث عمر « ان عشت
 لأخرجن اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا أترك فيها الا مسلماً » وأخرج
 الترمذي والحاكم من حديثه أيضاً « ان عشت ان شاء الله لأخرجن اليهود والنصارى
 من جزيرة العرب » وأخرج أحمد وأبو يعلى في مسنده والحاكم في الكنى وغيرهم
 عن أبي عبيدة قال : آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أخرجوا
 يهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب وأعلموا ان شر الناس الذين اتخذوا
 قبور أنبيائهم مساجد » . وأخرج أحمد من حديث عائشة « لا يبقى في جزيرة العرب
 دينان » وبقيت أحاديث بمعنى ما ذكر

وقد أحسن المؤلف في قوله : « نعم ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم مع وجود
 مقتضى لفعله كان تركه سنة وفعله بدعة مذمومة ولذلك كرم أصحابه عليه الصلاة والسلام
 استخدام الركنين الشاميين والصلاة عقب السجى بين الصفا والمروة برسالة النبي صلى الله
 عليه وسلم لذلك مع أنه كان يعلم المنايا للناس » تقول وكذلك يقال في جميع العبادات
 والشعائر الدينية لأنها مبنية على الاتباع المحض ولا مجال لاجتهاد الناس فيها .
 زعمنا يختلف باختلاف الزمان والمنكافين . يقدم أيضاً هذه المسألة في غير هذا الجزء من المنار
 هذا ما نقوله في تمهيد هذه الرسالة ولما قول آخر في المسائل المتصودة منها بالذات

ترجمه للجزء الآتي

الاسلام في عصر العلم — صدر الجزء الثاني من هذا الكتاب وهو مؤلف من
 أربع كراسات [كل كراسة ١٦ صفحة صغيرة] الأولى في الفصل الأول من الباب الأول
 من مبحث الإنسان وهو في معرفة الإنسان نفسه . والثانية في تمهيد للمبحث في حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم . والثالثة في البحث عما وراء المادة وعظيم شأنه عند علماء أوروبا
 المشتغلين بمسألة استحضار الارواح . والرابعة في ملحق الكتاب الموضوع للمبحث في
 داء الأمة ودوائها . وقد استقر المؤلف ان يصدر في كل جزء كراسة من كل باب من
 أبواب الكتاب لئلا يطول على القراء الكلام في المقدمات فيملأوا

